أوراق كارنيغي

بين الحكومة والمعارضة:
نموذج التجمّع اليمني للإصلاح

عمرو حمزاوي

إن تمرّس التجمّع اليمني للإصلاح في التنقّل بين ضفّتي الحكومة والمعارضة هو بمثابة علامة فارقة، ما يبقيه استثناء بين نظرائه الإسلاميين.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 18 تشرين الأول/أكتوبر 2009

© 2009 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

لايمكن نسخ أونقل أي جزء من هذه الدراسة بأي شكل أوبأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يُرجى توجيه الاستفسارات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
إدارة النشر
1779 **شارع ماساشوستس**، NW
واشنطن، **العاصمة** 20036
هاتف: 7600-483-202

فاكس: 1840-483-202
www.CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت . **لبنان**
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذه الدراسة مجاناً على العنوان الآتي:
http://www.CarnegieEndowment.org/pubs//
طباعة نسخ محدودة متاحة أيضاً. لطلب نسخة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القرّاء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أوعبر الموقع الإلكتروني:
www.carnegie-mec.org

المؤلف

عمرو حمزاوي، باحث أول في مركز كارنيغي للشرق الأوسط وأحد الباحثين المصريين المرموقين في مجال العلوم السياسية. سبق له أن حاضر في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة. يتمتع بمعرفة عميقة في سياسة الشرق الأوسط، وتشمل مجالات أبحاثه الحالية الديناميات المتغيّرة للمشاركة السياسية والتحوّل الديمقراطي في العالم العربي، بما في ذلك دور قوى الإسلام السياسي. صدر آخر كتبه Getting to Pluralism: Political Actors in the Arab World في أيلول/سبتمبر 2009، حيث شاركته مارينا أوتاوي في تحريره.

المحتويات

موجز 3

انخراط التجمّع في السياسة اليمنية:
تطوّرات مرحلة مابعد الوحدة 4

تبديل التحالفات: مشاركة التجمّع اليمني للإصلاح
في الحياة السياسية اليمنية 9

تجمّع الإصلاح في البرلمان:
الأولويات التشريعية والأداء 15

مسارات التطوّر – تأثيرات المشاركة السياسية
على التجمّع اليمني للإصلاح 22

خاتمة 26

ملاحظات 27

موجز

على غرار الأحزاب والحركات الإسلامية في أنحاء العالم العربي، يمتلك التجمّع اليمني للإصلاح، إديولوجية دينية وبرنامج سياسي. ويشارك التجمّع في العمل السياسي القانوني بأمل انجاز إصلاحات دستورية واجتماعية واقتصادية، وقد التزم مع مرور الوقت بدعم الإجراءات الديمقراطية داخلياً كما في الحياة السياسية اليمنية. ومع ذلك، فإن هذا التجمّع يختلف عن معظم الإسلاميين العرب الآخرين، إذ هو يجمع بين العناصر القبلية وبين تأثيرات الإخوان المسلمين والجماعات السلفية الأكثر تشدداً في اليمن. ونتيجة لذلك، فهو يُواجه انقسامات داخلية عميقة حول القضايا الرئيسة، بما في ذلك علاقته مع المؤسسة الحاكمة، ودوره في المعارضة، ومشاركة المرأة في السياسة. علاوة على ذلك، فإن التجمّع ليس مجرّد جماعة مُعارضة؛ إذ هو بقي حتى العام 1997 الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم. في ظل النظام السلطوي في اليمن، يُهيمن الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمّه على الحياة السياسية، حيث لاتوجد ضوابط وتوازنات فعّالة داخل النظام السياسي وبين الحكم والمعارضة. ومنذ انتقاله إلى صفوف المعارضة، لم يكن لدى التجمّع اليمني للإصلاح من خيار سوى التعاون مع النظام لتوفير درجة من التأثير في الخيارات السياسية الأساسية. ومع ذلك، فإن تكويناته المُتباينة تمنعه من وضع برنامج برلماني واضح، مايضطرّه بدلاً من ذلك إلى الموازنة بين المصالح القبلية والسياسية والتفسيرات المختلفة للبرنامج الإسلامي للحزب، وأيضاً بين كلٍ من القواعد الشعبية الموالية للحكم وتلك المعارِضة له. ونتيجة لذلك، لا أحد يعرف أين يقف الحزب، كما أن هذا الأخير ليس له مسار واضح حيال الإصلاحات التي يسعى إلى تحقيقها.

يُمثّل التجمّع اليمني للإصلاح، ضمن طيف واسع من الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي التي تُشارك في العمل السياسي الرسمي، حالة فريدة من نوعها. فأولاً، وخلافاً لمعظم الأحزاب والحركات الإسلامية، لم يدخل التجمّع المُترك السياسي بوصفه جزءاً من المعارضة، بل بدأ مشاركته في العام 1990 بوصفه حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام، قبل أن ينقلب عليه ويصبح حزب المعارضة الرئيس بحلول نهاية عقد التسعينيات. ثانياً، وبالمقارنة مع غيره من الأحزاب الإسلامية والحركات العاملة في العالم العربي، يفتقر التجمّع إلى إديولوجية واضحة وسياسة مبرمجة، ونظام عضوية ذي دوافع إديولوجية. فهو في جُلّه حزب تقليدي، ويتألّف من مجموعات

قبلية تتشاطر التزاماً فضفاضاً بأهداف أسلمة الدولة والمجتمع في اليمن.

تدرس هذه الورقة دور التجمّع اليمني للإصلاح في السياسة اليمنية، وسمات مشاركته البرلمانية، وتسعى إلى التصدي إلى أربعة أسئلة هي: 1) في ظل أي ظروف قرّر التجمّع المشاركة في الحياة السياسية، وهل غيّرت مشاركته من طبيعة اللعبة السياسية اليمنية؟ 2) لماذا انتقل التجمّع من الائتلاف الحاكم لينضم إلى المعارضة؟ 3) ما أولوياته البرلمانية، وهل تغيّر برنامجه التشريعي منذ التسعينيات؟ 4) هل تغيّرت مع مرور الوقت هياكله الداخلية، وعمليات صنع القرار فيه، وخطابه بشأن القضايا الرئيسة المتعلّقة بالسياسات العامة، نتيجة مشاركته في السياسة اليمنية؟

انخراط التجمّع في السياسة اليمنية: تطوّرات مرحلة مابعد الوحدة

إن تحليل التجمّع اليمني للإصلاح يتطلب فهم الطابع القبلي للمجتمع اليمني، والتوتر الذي يخلقه هذا الطابع داخل الحزب بين توجهاته الإديولوجية الضعيفة إلى حد ما، وبين ضلوعه في السياسة القبلية.

للقبلية في اليمن جذورها العميقة في التاريخ، وهي تُواصل اختراق وتحديد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد اليوم. والواقع أن القبلية المُتفشّية تُشكّل عنصراً رئيساً في ديناميات السياسة اليمنية، وتحتاج إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار في خضم التحليل. وخلافاً لمؤسسات الدولة الحديثة التي يتم تنظيمها حول مبدأي المواطنة العامة والمساواة بين الجميع أمام القانون، تُقارب القبلية الدولة والمجتمع من خلال قواعد مختلفة. فالقبيلة في اليمن اليوم هي المرجعية الرئيسة لأفرادها، وهي تُمثّل مصالحهم بشكل جماعي. وغالباً ماتستخدم الدولة ومواردها لتحقيق الأهداف الضيّقة للقبيلة. وعلى المنوال نفسه، وبسبب قوة قبائل معيّنة، تحشد القوى السياسية الفاعلة – الأحزاب الحاكمة والمعارضة بصورة رئيسة – القبائل من أجل الحصول على التأييد والولاء. كما أن القبلية المُتفشّية تعني أيضاً أن الحياة السياسية تدور إلى حد كبير حول الشخصيات القبلية، الزعماء في العادة، بدلاً من أن تتبلور حول الإديولوجيات والبرامج. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن المحسوبية تُمثّل أداة سياسية مؤثّرة. إن قوة القبلية في اليمن وضُعف مؤسسات الدولة الحديثة، وكذلك ضُعف الهوية المشتركة بين المواطنين ترك بصماته على التجمّع اليمني للإصلاح وعلى مكانته في السياسة اليمنية. وهي تُؤثّر في السلوك السياسي للحزب وفي تحديد دينامياته الداخلية، مايجعلها أكثر غموضاً وأكثر صعوبة على التحديد. علاوة على ذلك، لايمتلك التجمّع خبرة طويلة في ديناميات السياسات شبه التعددية، التي صاغت خبرة الحركات والأحزاب الإسلامية في أماكن أخرى في العالم العربي.

فقد طوّر التجمّع ثقافته السياسية عندما كان حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم. ونتيجة لذلك، تشرّب الإسلاميون في اليمن مفهوماً للسياسة يُعبَّر عنه بالولاء والمحسوبية واستغلال جهاز الدولة لخدمة أهداف المجموعات النافذة في الحزب. وقد فاقم هذا من انحسار قدرة الحزب على المشاركة في المناقشات الداخلية التي تؤدي إلى تطوير سياق إديولوجي متماسك حول الدولة والمجتمع اليمني، أو إلى تقويم مفهوم مبرمج واضح عن المواقف التي يمكن تبريرها بمصطلحات إسلامية، أو إلى موقف مشترك بشأن القضايا الرئيسة المتعلّقة بالسياسات. وفي الواقع، فإن إحدى القسمات اللافتة للتجمّع تتمثّل في أن الأعضاء البارزين فيه أدلوا مراراً وتكراراً بتصريحات متناقضة حول كثير من المسائل التي تشمل علاقة التجمّع بحزب المؤتمر، والتزامه بالدور المعارض الذي بات يقوم به منذ انضمامه إلى أحزاب اللقاء المشترك، وموقفه من التوترات المستمرة في شمال وجنوب اليمن.

إن التجمّع هو واحد من عدد من الأحزاب السياسية التي تشكّلت بعد وقت قصير من توحيد شمال وجنوب اليمن في العام 1990. آنذاك، تم تشكيل ما لايقل عن 50 حزباً شاركت في الانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل 1993، التي كانت الأولى بعد التوحيد. كان التجمّع واحداً من هذه الأحزاب، وهو تَشكّل على يد أعضاء في المؤتمر الشعبي العام، الحزب الذي كان يحكم اليمن الشمالي قبل الوحدة، وأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين اليمنية. وبعد تشكيله، ظل التجمّع حليفاً لحزب المؤتمر، وتعاون مع جهوده الرامية إلى تهميش الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم السابق لجنوب اليمن. وقد لعب الراحل الشيخ عبدالله الأحمر، الزعيم السابق لتجمّع حاشد القبلي، والرجل الذي كان يتمتّع بعلاقات جيّدة مع حزب المؤتمر والرئيس علي عبدالله صالح (رئيس اليمن الشمالي بين عامي 1978 و1990، واليمن الموحّد منذ العام 1990)، دوراً بارزاً في تأسيس التجمّع اليمني للإصلاح في العام 1990. ظل الأحمر رئيساً للمجلس الأعلى للتجمّع، وهو الهيئة التنفيذية القوية للحزب، في الفترة من العام 1990 حتى وفاته في العام 2007. وأقنع الإخوان المسلمين اليمنيين وغيرهم من العناصر الإسلامية وعدداً من الشخصيات القبلية المؤثّرة بلمّ شملهم لتأسيس التجمّع اليمني للإصلاح. وبالتالي، برز التجمّع كحزب بوصفه تحالفاً من ثلاث مجموعات مختلفة: القوى القبلية بزعامة الأحمر؛ وجماعة الإخوان المسلمين اليمنية التي وفّرت للحزب العمود الفقري التنظيمي والسياسي؛ وعدد من رجال الأعمال المحافظين، الذين مثّلهم في البداية محمد عبد الوهاب جباري الذي أصبح عضواً في المجلس الأعلى للتجمّع.[1]

أتت جماعة الإخوان المسلمين من الطائفة السنّية التي تُمثّل مايزيد قليلاً على 60 في المئة من سكان اليمن (الطائفة التالية الأكبر هي الطائفة الزيدية الشيعية، والتي يُقدَّر أنها تُمثّل 30 إلى 35 في المئة من السكان)، وظهرت في اليمن الشمالي في أوائل الستينيات. وعلى غرار الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى في العالم العربي، تأثّرت بجماعة الإخوان المسلمين المصرية. كان مؤسسو الجماعة، مثل الشيخ البارز عبد المجيد الزنداني، طلاباً في الجامعات المصرية في أوائل

الستينيات. وفي البداية، كان لجماعة الإخوان المسلمين الدور الأبرز في صياغة إديولوجية التجمّع وبرنامجه. وهكذا، عرّفت المادة الأولى من القانون الأساسي للتجمّع الحزب بأنه «منظمة سياسية شعبية تسعى إلى إصلاح جميع جوانب الحياة على أساس من المبادئ والتعاليم الإسلامية.» وأصبح الشيخ الزنداني رئيساً لمجلس الشورى المركزي للتجمّع، وهو الهيئة الوطنية التشريعية للحزب، في العام 1995 وبقي في منصبه حتى العام 2007.

نظراً إلى كون التجمّع في الأصل تحالفاً بين مروحة غير متجانسة إلى حد ما من الجماعات، لم يكن مفاجئاً أن تبقى إديولوجية الحزب مُبهمة وبرنامجه غامضاً. وطيلة التسعينيات، كان أفضل مايُمكن أن يوصف به التجمّع هو أنه حزب مُحافظ يُعزّز القيم الدينية والقبلية. وهو آمن بالشريعة باعتبارها المصدر الوحيد للتشريع، والأساس لرؤية شاملة لإصلاح الدولة والمجتمع اليمني. لكن، مع مرور الوقت، وخصوصاً بعد ابتعاد التجمّع عن تحالفه مع حزب المؤتمر، انفتح الحزب على الأفكار الديمقراطية. واليوم، يقبل التجمّع الديمقراطية، بكونها متطابقة مع المفهوم الإسلامي للشورى ويرفض كل أشكال الديكتاتورية. كما أنه يعترف بحق الأحزاب والحركات العلمانية، مثل الحزب الاشتراكي اليمني، بالمشاركة في الحياة السياسية اليمنية. ويستند التجمّع في مشاركته إلى احترام الدستور والقواعد التعددية للعبة السياسية التي يحدّدها.[2]

في حين كانت إيديولوجية وبرنامج الإصلاح ضعيفين منذ البداية، إلا أن الطابع القبلي للحزب نما تدريجياً ليصبح أكثر تأثيراً. وتشير حقبة مابعد توحيد اليمن إلى ظهور القبائل كأطراف مستقلة قوية في الحياة السياسية، وبخاصة في الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية. وقد تعزّزت الطبيعة القبلية لليمن خلال الحرب الأهلية في شمال البلاد بين عامي 1962 و1967، حيث اشتبكت بعض القبائل مع القوات الجمهورية التي كانت مدعومة من قِبَلْ نظام عبد الناصر في مصر، فيما دافعت قبائل أخرى عن حكم الإمامة التقليدي. ومع ذلك، كان دافع جميع القبائل في خاتمة المطاف هو الرغبة في الحصول على الأسلحة والأموال. بالإضافة إلى ذلك، فإن حيازة الأسلحة وتنامي الأصول المالية، أكّد من جديد على دور القبائل وزعماء العشائر بوصفهم حماة أمن أفرادها. وهكذا، أصبحت القبائل أكثر فعالية في توفير الأمن والخدمات الاجتماعية في مناطقها، ما أدى إلى زيادة قدرتها على التفاوض مع الدولة وتقويض السلطات المركزية. نتيجة لذلك، تضاءلت شرعية الدولة في المناطق القبلية، واعترفت الحكومات في شمال اليمن بنفوذ القبائل كأمر واقع، وأُجبرت على إسناد مهمة الحفاظ على النظام والأمن إلى القبائل التي وقفت إلى جانبها. فقد حافظ تجمّع حاشد، الذي تزعّمه لفترة طويلة مؤسّس التجمّع اليمني للإصلاح الشيخ الأحمر (تُعتبر حاشد واحدة من القبائل الأكثر نفوذاً في اليمن الشمالي) على قوته منذ الوحدة. وما من شك في أن دور تجمّع حاشد عزّز الفصائل القبلية في التجمّع أكثر من العناصر الأخرى.

تتركز الدوائر الشعبية للتجمّع اليمني للإصلاح في المناطق الريفية، خصوصاً في أراضي حاشد

الشمالية في محافظتي صنعاء وعمران. وقد زاد الدور المتنامي لزعماء القبائل في التجمّع من الغموض والالتباس في الحزب. إذ أن زعماء القبائل معروفون بتغيير مواقفهم وولائهم عبر ألوان الطيف السياسي لتأمين المصالح القبلية. علاوة على ذلك، فإن بعض القادة من القبيلة أوالعشيرة نفسها موجودون في حزب المؤتمر الشعبي العام، في حين ينتمي آخرون إلى التجمّع، وهو مايُعدّ جهداً واعياً للتكيّف مع الظروف السياسية المُتغيّرة، وللتخفيف من تأثير أي من الحزبين على القبائل. وقد ساعد تقسيم الولاء وتغيير المواقف زعماء القبائل على تقويض قدرة التجمّع على وضع رؤية إديولوجية وبرامجية واضحة.

لم يحصل إسلاميو التجمّع أبداً على قوة الدوائر الشعبية القبلية، بيد أنهم لعبوا على الدوام دوراً رئيساً داخل الحزب. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين في التجمّع والتي تُعدّ الأكبر من حيث عدد الأعضاء، والأهم من ذلك، الأكثر كفاءة في القدرات التنظيمية والسياسية. وعلى غرار الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى في العالم العربي، يغلب الطابع الحضري على جماعة الإخوان المسلمين اليمنيين، حيث توجد معاقلها في الجامعات والنقابات المهنية. وفي داخل التجمّع، وضعت الجماعة نهجاً مفصّلاً وواضحاً للمشاركة السياسية على أساس تأييدها للإجراءات الديمقراطية، التي ترى أنها لاتتعارض مع القيم والتعاليم الإسلامية.

بالنسبة إلى الجماعة، تُعتبر المشاركة السياسية مكمّلة للفعالية الدينية والاجتماعية، لأن الإسلام يقدّم نهجاً شاملاً لمختلف جوانب الحياة، بمافي ذلك السياسة. وبالتالي، تُفهَم الفعالية السياسية وتُؤطَّر كجزء من الدعوة (الدعوة الإسلامية). ففي تسعينيات القرن الماضي، قبلت الجماعة مبدأ التعددية، معترفة بحق الأحزاب الأخرى في نشر الإديولوجيات والبرامج غير الدينية.[3] وتحوّلت جماعة الإخوان المسلمين اليمنية من حركة دينية إلى حزب سياسي تحت راية التجمّع اليمني للإصلاح، وهي ترفض فكرة إقامة دولة ثيوقراطية يحكمها رجال الدين، مُعتبرة أن مفهوم الدولة الثيوقراطية غير مقبول في الإسلام. كما تفصل الجماعة الدين عن الدولة، لكنها تجمع بين الدين والسياسة في نشاطها.[4]

ثمة عناصر إسلامية أخرى داخل التجمّع إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين. فبعض شخصيات الحزب مُقرّبة من الجماعات السلفية. والسلفية التي قدمت إلى اليمن في العقود الثلاثة الماضية وتأثّرت بالوهابية السعودية، لديها مفهوم مختلف للسياسة عن مفهوم جماعة الإخوان المسلمين. فالسلفيون يشكّكون في المشاركة السياسية ويدينون الأساليب الديمقراطية بوصفها غير إسلامية. ومع ذلك، أظهرت الانتخابات البرلمانية والمحلية في اليمن أن السلفيين وأتباعهم لازالوا يصوّتون لمرشحي التجمّع بوصفه أفضل الخيارات المتاحة. منذ نشأته، مرّ التجمّع بتغيّرات عديدة، إلا أنه لايزال بعيداً عن كونه حزباً موحَّداً ذا فكر وبرنامج واضحين. وقد أدى هذا إلى إضعاف دور الحزب وفعاليته في السياسة اليمنية. فبين عامي 1990 و1997، كان التجمّع حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وشارك في حكومة التحالف من

العام 1994 إلى العام 1997. ومع ذلك، فقد بدّل مواقفه في العام 1997 وانضم إلى الحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب الأخرى في معارضة حزب المؤتمر. وبرّر قادة التجمّع هذه الخطوة بحجة عدم رغبة حزب المؤتمر والرئيس صالح في إدخال إصلاحات ديمقراطية. ومنذ العام 1997، أصبح التجمّع تدريجياً حزب المعارضة الرئيس في اليمن، خاصة منذ انضمامه إلى أحزاب اللقاء المشترك.

بيد أن الدور السياسي الجديد للتجمّع كحزب معارض ظل موضع تنازع داخلي. فحين كان على قيد الحياة، لم يسحب الشيخ الأحمر أبداً دعمه للرئيس صالح. أما القادة السلفيون في التجمّع، فقد كانوا ينتقدون على وجه الخصوص التحالف مع الأحزاب العلمانية، وبصورة أساسية الاشتراكيين والناصريين في أحزاب اللقاء المشترك. كما ندّد بعضهم بانتقال التجمّع إلى المعارضة، باعتباره انتهاكاً للقواعد الإسلامية حول العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي تستلزم طاعة الحاكم، كما يقولون.[5]

أدت قطيعة التجمّع مع حزب المؤتمر إلى انفتاح الحزب على الجنوب. ففي الانتخابات البرلمانية للعام 1993، فاز التجمّع بكل مقاعده النيابية الـ63 في شمال اليمن. وفي انتخابات العام 1997، حصل الحزب على بعض المقاعد في الجنوب. وعلى الرغم من أن الحزب ظل في الغالب حزباً شمالياً، إلا أن انفتاحه على الجنوب، وتحالفه في وقت لاحق مع الحزب الاشتراكي اليمني، أدّيا إلى مجموعة ثانية من التغيّرات الكبيرة فيه والتي تتعلّق أساساً في الحد من النفوذ الذي كان يتمتّع به زعماء القبائل. وثمة مؤشر واضح على ذلك يتمثّل في تغيّر تكوين الكتلة البرلمانية للحزب منذ العام 1993. ففي حين أن 60 من النواب الـ63 الذين انتُخبوا عن الحزب في العام 1993 لهم انتماءات قبلية، إلا أن عددهم انخفض في برلمان العام 1997 إلى 24 من أصل 53 نائباً، وفي وقت لاحق إلى 11 من أصل 45 نائباً في برلمان العام 2003. ومن الواضح أن الهيمنة القبلية داخل التجمّع انخفضت منذ أن قطع علاقاته مع حزب المؤتمر. فقد قلّل هذا من اعتماد الحزب على زعماء القبائل وخلق بيئة داخلية أكثر تقبّلاً لفعالية الحزب. فزعماء القبائل، كما سبقت الإشارة، متقلّبون سياسياً ويميلون إلى تقديم المصالح الشخصية والتجارية لقواعدهم القبلية على المواقف والبرامج السياسية.

جانب آخر من جوانب التغيير في التجمّع يتمثّل في أنه خلق مؤسسات دينية وتعليمية خيرية لتوسيع قاعدة نفوذه من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية، متّبعاً نمطاً مشتركاً بين الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي. فعلى سبيل المثال، تُشارك جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية في حملات التوعية الصحية والتعليم الديني ومحو الأمية وهبات الإغاثة، والتي تُوجَّه في معظمها إلى الفقراء في المناطق الحضرية خلال شهر رمضان. وتُنسِّق جمعية الإصلاح الاجتماعي أنشطتها مع جماعة الإخوان المسلمين وتُظهر صراحة تمسّكها بإديولوجية الجماعة. كذلك، يُوفّر رجال الأعمال وزعماء القبائل التابعون للتجمّع، خدمات الرعاية الاجتماعية في مناطقهم. ويُركّز الزعماء الدينيون

في التجمّع على الوعظ في المساجد والمدارس الإسلامية والتعليم الجامعي للحفاظ على قواعدهم. وقد اضطلع الشيخ الزنداني، الذي أسّس جامعة دينية معروفة هي «جامعة الإيمان»، بدور محوري في هذا الصدد، وشجّع على إنشاء مايُسمّى «مجالس الفضيلة» في أوائل العام 2009، والتي تتمثّل مهمتها في حماية الأخلاق والقيم الدينية في المجتمع اليمني.

تبديل التحالفات: مشاركة التجمّع اليمني للإصلاح في الحياة السياسية اليمنية

إن معظم الأحزاب والحركات الإسلامية التي تشارك في الحياة السياسية الرسمية في العالم العربي، تفعل ذلك انطلاقاً من مقاعد المعارضة. وفي حالات قليلة، كما الحال مع الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت وحركة مجتمع السلم الجزائرية، انضم الإسلاميون إلى حكومات ائتلافية إما لفترات قصيرة من الزمن (الكويت) أوكأحزاب صغيرة ذات فرص محدودة للوصول إلى السلطة الحقيقية (الجزائر). لكن التجمّع يُمثّل تجربة مختلفة تماماً. فقد بدّل الحزب مواقفه، وانتقل من كونه حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام ليصبح حزباً معارضاً. ومع ذلك، لم تكتمل هذه الخطوة بسبب عدم رغبة التجمّع في القطع مع حزب المؤتمر على جميع المستويات، ولأن القادة النافذين داخل الحزب ظلوا متحرّجين من تحالفه مع المعارضة. أما النتيجة، فهي وجود حزب يتأرجح باستمرار بين الحكومة وبين المعارضة حول القضايا السياسية الرئيسة، حيث يفتقر برنامجه بشأن السياسة العامة إلى الوضوح.

في البداية، لم يُؤدِّ البرنامج الإسلامي للتجمّع إلى إبعاده عن التحالف مع حزب المؤتمر الحاكم. وطيلة عقد التسعينيات، ظل التجمّع حليفاً مقرَّباً من الرئيس صالح بدافع من عوامل عدة: الأول، هو أن العديد من أولئك الذين انضموا إلى صفوفه كانوا ينتمون أصلاً إلى حزب المؤتمر، أوكانوا من مؤيّدي النظام الشمالي الذي كان المؤتمر يُمثّله. والثاني، أن الأعضاء البارزين في الحزبين ينتمون إلى الشبكات القبلية والتجارية والشخصية الراسخة نفسها التي تُشكّل النخبة اليمنية. والثالث، هو أن كلاً من حزب المؤتمر والتجمّع يجمعهما تاريخ من الصراع مع الحزب الاشتراكي اليمني والإديولوجية العلمانية التي كان ينشر.

في العام 1990، وبعد توحيد شمال وجنوب اليمن، دخل التجمّع المعترك السياسي لدعم قيادة النظام السابق في الشمال ضد الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي. وفي مقابل دعمه للرئيس صالح وحزبه، تم منح التجمّع منصب نائب رئيس الوزراء وخمس حقائب وزارية في حكومة 1990 – 1993: وزارة الشؤون القانونية، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

ووزارة التموين والتجارة. وتطوّر تحالف حزب المؤتمر مع التجمّع إلى ائتلاف انتخابي وبرلماني في العام 1993. وفي العام 1994، انضم التجمّع إلى حزب المؤتمر في الحرب ضد الحزب الاشتراكي اليمني، التي انتهت بهزيمة الأخير ورحيل قادته إلى المنفى.[6]

خلقت هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني في الحرب الأهلية ديناميكية جديدة في السياسة اليمنية، ذلك أنه أصبح بإمكان حزب المؤتمر الذي ازداد قوة أن يستغني عن تحالفه مع التجمّع. وفي التمهيد لانتخابات العام 1997 البرلمانية، كانت ثمة دلائل أولية على الخلافات بين حزب المؤتمر والتجمّع حول برنامجهما الانتخابي، فضلاً عن المرشحين. وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة بدأت تشير إلى تلك الخلافات، إلا أن حزب المؤتمر والتجمّع واصلا التأكيد على تحالفهما الاستراتيجي. وكانت الخلافات بين الحزبين تدور حول قضايا رئيسة عدة.

كانت ثمة اختلافات في مايتعلّق بالآلية التي يمكن من خلالها تقاسم السلطة في الجنوب حيث تركت هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني فراغاً في السلطة. وكان حزب المؤتمر يشعر أيضاً بالقلق من احتمال أن يسعى التجمّع إلى توسيع نفوذه إلى ماهو أبعد من المجال السياسي الذي كان النظام على استعداد لمنحه إياه، بوصفه الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم، وبالتالي أن يُشكّل تحدياً له. وعلى غرار التجربة مع الإسلاميين في الأحزاب الحاكمة الأخرى في العالم العربي، كان حزب المؤتمر خائفاً من عناصر الإخوان المسلمين المُنظَّمين تنظيماً جيداً وقلقاً من شعبيتهم داخل التجمّع، ومتوجّساً من أن يتواصلوا مع قواعد شعبية واسعة. وأخيراً، كان حزب المؤتمر منهمكاً ومستغرقاً في جهوده لتعزيز قاعدة قوّته وسيطرته على الدولة والمجتمع اليمنيين. وعلى سبيل المثال، كان حزب المؤتمر قد اعتمد سياسة تحديث النظام التعليمي لاحتواء نفوذ جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من العناصر الإسلامية التابعة للتجمّع في المدارس والجامعات. وفي النصف الثاني من التسعينيات، أدت هذه السياسة إلى إغلاق بعض المؤسسات التعليمية الدينية التي يسيطر عليها التجمّع، ماعمّق الخلافات مع حزب المؤتمر.[7]

في ضوء هذه التدابير، اختارت قيادة التجمّع ممارسة الضغط على حليفها عبر شنّ حملة للتشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية للعام 1997، فقالت إن سجلات الناخبين تعجّ بالأخطاء، وزعمت أن حزب المؤتمر أساء استخدام موارد الدولة في الفترة التي سبقت الانتخابات. ومع ذلك، لم يكن واضحاً ما إذا كان في نية زعماء التجمّع الضغط على حزب المؤتمر للتوصل إلى اتفاق انتخابي جديد معه، أوالانفصال عن التحالف.

كانت الخطوة النهائية نحو القطيعة بين حزب المؤتمر وبين التجمّع ناتجة إلى حد كبير عن اقتناع الأول بأنه يمكنه وضع حدّ لتحالفه مع الثاني من دون خسائر انتخابية كبيرة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية في العام 1997، أعلن الأمين العام لحزب المؤتمر أن حزبه يرغب في الحصول على «أغلبية مريحة». ولقناعته بأن حزب المؤتمر كان عازماً على الحصول على هذه

الأغلبية المريحة من دون حلفائه، احتج التجمّع على هذه السياسة، مُحذّراً من وجود مؤامرة من قِبَلْ حزب المؤتمر ضد الديمقراطية في اليمن، وهذا ماوضعه في زورق واحد مع أحزاب المعارضة، مثل الحزب الاشتراكي اليمني والناصريين. فقد كان الاشتراكيون والناصريون مصممين على مقاطعة الانتخابات، معتبرين أن هدفها اليتيم هو منح الرئيس صالح وحزبه شرعية ديمقراطية زائفة. لكن، مع ذلك، لم يكن التجمّع راغباً في الذهاب بعيداً، وفي نهاية المطاف، أوقف تعاونه مع المعارضة وشارك في الانتخابات.

يدّعي الأمين العام للتجمّع في ذلك الوقت، محمد عبد الله اليدومي، أن حزب المؤتمر هدّد بإعلان حالة الطوارئ وإجهاض العملية الديمقراطية إذا ماقاطع التجمّع انتخابات العام 1997 البرلمانية. ويقول اليدومي إن التجمّع درس الانضمام إلى مقاطعة أحزاب معارضة عدة للانتخابات، لكن التهديد بإعلان الحكومة حالة الطوارئ دفعه إلى الاستنتاج بأن المشاركة في الانتخابات كانت في مصلحة الشعب اليمني والديمقراطية. ووفق اليدومي نفسه، فإن «المشاركة في الانتخابات كانت ستحمي مابقي من الهامش الديمقراطي للمشاركة، ولذا فإننا شاركنا».[8]

في الحملة الانتخابية للعام 1997، قام التجمّع بالتنسيق مع المعارضة حول بعض القضايا، مثل التماس الحصول على ضمانات للعملية الانتخابية، وتحديث شفّاف لسجلات الناخبين. لكن، مع ذلك، وبعد أن قرّر التجمّع المشاركة في الانتخابات، انقلب على التعاون، وتخلّى عن مطالبه للحصول على ضمانات. وهكذا، انتهى الأمر بالتجمّع إلى المشاركة بوصفه المنافس الرئيس لحزب المؤتمر وحصل على 53 من مقاعد البرلمان الـ301، وحل ثانياً بعد حزب المؤتمر الذي حصل على 187 مقعداً. بعد الانتخابات، لم ينضم التجمّع لا إلى حزب المؤتمر في حكومة ائتلافية ولا إلى معسكر المعارضة، وهو فضّل أن يلعب لعبة التآلف مع النظام بدل قطع العلاقات تماماً. وظل قادة التجمّع، ولاسيما الشيخ الأحمر، يعتبرون حزب المؤتمر والرئيس صالح حلفاء استراتيجيين.

أطلقت انتخابات العام 1997 البرلمانية العنان لفترة من الغموض الكبير في العلاقات بين التجمّع، وبين كل من حزب المؤتمر الحاكم وأحزاب المعارضة. وفي الانتخابات الرئاسية العام 1999، سمى التجمّع الرئيس صالح مرشحاً له. بيد أن التجمّع انضم، قبل الانتخابات البرلمانية العام 2003، إلى مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، والذي كان يضم أصلاً الحزب الاشتراكي اليمني وأربعة أحزاب صغيرة، لتشكيل تحالف جديد للمعارضة أُطلق عليه اسم «أحزاب اللقاء المشترك». ووضعت أحزاب اللقاء المشترك برنامجاً انتخابياً جماعياً، ماجعل حزب المؤتمر عدوّها المشترك، وطالبت بتوفير ضمانات ديمقراطية وإصلاحات سياسية هامة. كما أنها نسّقت مواقفها بشأن المرشحين. وكانت نتائج انتخابات العام 2003 تعني عودة كل من الحزب الاشتراكي اليمني الذي حصل على سبعة مقاعد، وحزب الناصريين الذي فاز بثلاثة مقاعد، إلى البرلمان، فيما شهد التجمّع انخفاض عدد مقاعده من 53 إلى 45 مقعدا.

لكن، وحتى بعد الانضمام إلى أحزاب اللقاء المشترك، لم يتوقف قادة التجمّع، وخاصة الشيخ الأحمر، عن دعم الرئيس صالح، فعقد العديد من الصفقات السياسية معه ومع حزب المؤتمر. وفي الانتخابات الرئاسية العام 2006، أيّد الأحمر صالح لتجديد رئاسته ضد مرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان، الذي كان مدعوماً حزبياً من التجمّع. ويوضح تأييد الأحمر للرئيس واستمرار التنسيق بين الرجلين أسباب قيام كتلة حزب المؤتمر البرلمانية بانتخاب الأحمر رئيساً للبرلمان مراراً في الفترة الممتدة من العام 1993 حتى وفاته في العام 2007. منذ العام 2003، استمر التجمّع في التنقّل بين حزب المؤتمر وبين المعارضة. وفي العام 2005، قال الأحمر إن الرئيس صالح غير قادر على إصلاح الحكومة، وأعلن أنه أصبح من المستحيل التوصل إلى اتفاقات انتخابية أوسياسية مع حزب المؤتمر. وخلال التمهيد لانتخابات العام 2006 المحلية، والتي أُجريت في الوقت نفسه مع الانتخابات الرئاسية، أعلنت قيادة التجمّع دعمها الكامل لأحزاب اللقاء المشترك. ثم، بعد الانتخابات المحلية، توصّل حزب المؤتمر والتجمّع إلى اتفاق سياسي بشأن كيفية إصلاح الحكومة من خلال إدخال تدابير اللامركزية والديمقراطية. ومع ذلك، أيّد الأحمر صالح في الانتخابات الرئاسية.

في الآونة الأخيرة، أظهر التجمّع التناقض نفسه حيال مسألة تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كانت مُقرَّرة في 27 نيسان/أبريل 2009 لمدة عامين. وحين أعلن حزب المؤتمر أن التهديدات الأمنية التي تُواجه اليمن في الشمال والجنوب، تجعل من الضروري تأجيل الانتخابات، وطلب من البرلمان القيام بمثل هذه الخطوة، احتجت الكتلة البرلمانية للتجمّع بشدة، واتّهم نوابه حزب المؤتمر بالتآمر ضد الديمقراطية والانتخابات الحرة والمنتظمة، ودعوا الرئيس صالح إلى وقف أي تأجيل، كما هدّدوا بمقاطعة العملية السياسية. لكن، مع ذلك، وقبل بضعة أيام من موعد الانتخابات في 27 نيسان/أبريل 2009، انضم التجمّع إلى حزب المؤتمر في التصويت على التأجيل.[9] وبعد ذلك، بدأ حزب المؤتمر والتجمّع مفاوضات لإحياء ملتقى التشاور الوطني، وهو هيئة استشارية غير ملزمة تجمع بين الحكومة وبين المعارضة.

ثمة عوامل عدة تُفسّر لماذا لم يختر التجمّع أبداً القطيعة الكاملة مع حزب المؤتمر. فهو أولاً لايرى نفسه بديلاً لحزب المؤتمر؛ إذ لم يؤدِّ البرنامج الإسلامي للتجمّع وتحرّكه في اتجاه المعارضة في السنوات الأخيرة إلى إعادة النظر في هدف إصلاح الدولة والمجتمع في اليمن، من خلال التشاور والتنسيق مع حزب المؤتمر الحاكم.[10] ثانياً، بقيت قنوات الاتصال بين الطرفين مفتوحة على الدوام، حتى في خضم فترات المنافسة الانتخابية الساخنة على الصعيدين الوطني والمحلي. وثالثاً، حافظت الشخصيات الرئيسة في قيادة التجمّع، مثل الشيخ الأحمر والشيخ الزنداني، على علاقات دائمة مع الرئيس صالح وأكدت له على نحو دوري أن التجمّع لايهدف إلى أن يحل محل حزب المؤتمر، ولايطعن في سلطة الرئيس.[11] وفي الواقع، كان لوفاة الشيخ الأحمر في العام 2007، أثر سلبي على

العلاقات بين الحزبين، وهي سبب رئيس في تنامي معارضة التجمّع للحكومة.[12]

من ناحية أخرى، فإن طبيعة حزب المؤتمر والتجمّع نفسها كتنظيمين شاملين للجماعات القبلية والمحافظة وذات التوجهات الدينية، تعني أنهما كانا يتنافسان على القواعد الشعبية نفسها، ماسبّب توتّرات مستمرة بينهما. إذ أن حصول حزب المؤتمر على المزيد من الأصوات، كان يعني أصواتاً أقل للتجمّع في كثير من الحالات، والعكس بالعكس. ورأى حزب المؤتمر في النجاحات الانتخابية المتزايدة للتجمّع في الجنوب تحدياً مباشراً له. ففي انتخابات العام 1997 البرلمانية، على سبيل المثال، سعى حزب المؤتمر إلى هزيمة مرشحي التجمّع في محافظتي إب وتعز، لأن هذا الأخير سجّل انتصارات انتخابية كبيرة هناك في العام 1993.[13] فشلت محاولات تنظيم المنافسة بين الطرفين مراراً وتكراراً. إذ لم يكن أي منهما مستعداً لتقديم تنازلات. وفي انتخابات العام 1997، اتفق حزب المؤتمر والتجمّع على أن يخوض الأول الانتخابات بلا منازع في 100 من الدوائر الانتخابية الـ301، والثاني في 50 منها، في حين يتنافس الحزبان في المناطق الـ151 المتبقية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، قدّم كلا الحزبين مرشحيهما كمستقلين في المناطق التي لم يكن من المفترض أن يشاركوا فيها.[14]

لجأ حزب المؤتمر، على نحو منتظم، إلى وسائل إضافية لهزيمة التجمّع في أقلام الاقتراع. ومنذ العام 1997، استغل مرشحو حزب المؤتمر قدرة حزبهم على الوصول إلى موارد الدولة المالية ووسائل الإعلام للتأثير على الانتخابات. كما استخدم حزب المؤتمر القوات المسلّحة وقوات الأمن للتحريض على اشتباكات مع أنصار المعارضة. وفي انتخابات العام 2006 المحلية، كسب حزب المؤتمر المنافسة مع التجمّع من خلال تجربة سياسة التواصل مع القاعدة الشعبية وتقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية. فقد حاول مرشحو حزب المؤتمر استقطاب الناخبين من خلال الزيارات الميدانية وتقديم الخدمات، وتم توجيه زعماء القبائل خصيصاً لإقناع الناخبين بالحد من اتصالاتهم مع التجمّع أوالترشح بدعم من حزب المؤتمر.[15] لذا، أسفرت مناورات حزب المؤتمر وسياسة المحسوبيات عن خسائر كبيرة للتجمّع وأحزاب اللقاء المشترك، فانخفضت حصة التجمّع في المجالس المحلية من 23 في المئة من المقاعد بعد انتخابات العام 2001، إلى أقل من 10 في المئة. كما انخفضت حصة الحزب الاشتراكي اليمني من 4 إلى 3 في المئة.[16] على صعيد آخر، لعبت قيادة حزب المؤتمر، وتحديداً رئيس الجمهورية، في السنوات الأخيرة، على التناقضات داخل التجمّع بين الجماعات المؤيدة لتحالف الحزب مع أحزاب اللقاء المشترك، وتلك المشكّكة فيه. وفي الآونة الأخيرة، كوفئ الشيخ الزنداني، الذي كثيراً ما انتقد تحالف التجمّع مع الحزب الاشتراكي، من قِبَلِ الرئيس؛ إذ أيّد صالح جهود الزنداني الرامية إلى تشكيل مجالس الفضيلة.

استغل حزب المؤتمر أيضاً الاختلافات بين الإخوان المسلمين وبين السلفيين من عناصر التجمّع

لخلق حالة من عدم الاستقرار داخل الحزب. فقد تم تشجيع السلفيين على الخروج من التجمّع ومحاولة إقناعهم بتشكيل أحزاب سياسية جديدة. كما شجّعت الحكومة مشايخ السلفيين والدعاة المحافظين على أن يحلّوا مكان الدعاة التابعين لجماعة الإخوان المسلمين في مختلف المساجد. كان هدف الحكومة ذا شقين: الأول، الحد من سيطرة التجمّع على المساجد التي ساعدت الحزب في بناء جمهور ناخبيه وفي التعبئة الانتخابية؛ والثاني، تعميق الشرخ داخل التجمّع بين الإخوان المسلمين وبين السلفيين. لكن، وكما أشرنا، فإن المشاركة الفعلية من جانب السلفيين كمجموعة في السياسة اليمنية، بقيت محدودة بسبب مواقعهم المبعثرة وتعاليمهم التقليدية التي تتحفّظ على المشاركة في السياسة. (17)

على الرغم من أن التحوّل التدريجي نحو المعارضة لم يكتمل ولم يُشكّل موضع جدل بين قواعد التجمّع، إلا أنه ساعد هذا الأخير على أن ينضج كقوة سياسية. إذ تخلى الحزب عن الشعارات والحجج المُبسَّطة في الفترة بين عامي 1990 و1997، مثل «الإسلام هو الحل»، وشجب العلمانية. كذلك، أصبح أكثر واقعية وتساهلاً في موقفه تجاه أحزاب المعارضة غير الدينية، ولاسيما الحزب الاشتراكي. فالتحديات الأمنية التي تُواجه الدولة اليمنية في الشمال (حركة التمرّد الحوثي في صعدة) وفي الجنوب (الحركة الانفصالية والقاعدة)، جعلت التجمّع يرى دوره في المناطق القبلية في الشمال، وتحالفه مع الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في الحفاظ على تماسك اليمن والحيلولة دون انهيار الدولة. وأصبح برنامج سياسة التجمّع يُركّز بشكل مطّرد أيضاً على الضغط من أجل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتمثيل العادل للأحزاب اليمنية في مؤسسات الدولة، والمشاركة النشطة من جانب المعارضة في صنع القرار ومحاربة الفساد.

إضافة إلى ذلك، تطوّرت إديولوجية ورؤى التجمّع حين كان مشاركاً كحزب معارض. فقد قدّم نفسه، مثل غيره من الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي، بوصفه حزباً يضغط من أجل التغيير السياسي من داخل النظام السياسي السلطوي، وذلك باستخدام الوسائل السلمية. وأكّد التجمّع التزامه بآليات الديمقراطية من خلال المشاركة المنتظمة في الانتخابات الوطنية والمحلية، وقبول نتائجها، على رغم تلاعب النظام بها. وعلى غرار الإسلاميين العرب الآخرين، فقد تم إضفاء الشرعية من الناحية الدينية على هذه الرؤية القائمة على المشاركة من خلال مساواة الديمقراطية مع مفهوم الشورى الإسلامي.

ومع ذلك، لايعني التطور الإيجابي للتجمّع في المعارضة أن جوانب الغموض في الحزب وتنقّله المستمر بين الحكومة وبين المعارضة، سوف يتوقفان في وقت قريب. فموقف التجمّع المنسَّق مع الأحزاب غير الدينية وقبول التعددية، لم يؤدِّ بالحزب إلى التخلّي عن رؤيته للشريعة الإسلامية باعتبارها الأساس الوحيد لتنظيم الدولة والمجتمع في اليمن. وقد منع استياء العديد من القادة الأقوياء في التجمّع من

نهجه الحالي والتواصل المستمر بينهم وبين حزب المؤتمر، الحزب من تبنّي برنامج واضح للمعارضة. بدورها، لم تتوقف أحزاب اللقاء المشترك قط عن التشكيك في التزام التجمّع بالتحالف. علاوة على ذلك، منعت الانقسامات بين الإخوان المسلمين والسلفيين داخل التجمّع، الحزب من اتخاذ مواقف ملموسة بشأن القضايا ذات الصلة بدور الدين في السياسة، وخصوصاً منذ أن تم إدخال أحكام الشريعة في الدستور في أوائل التسعينيات. ومنذ أن بدأ الزنداني الضغط من أجل تشكيل مجالس الفضيلة في تموز/يوليو 2008، وحتى تشكيلها في أوائل العام 2009، انقسم قادة التجمّع بين التأييد والتشكيك، ولم يتمكن الحزب من التوصل إلى موقف موحّد.

لقد أضرّ الغموض والانقسامات الداخلية في التجمّع به انتخابياً وسياسياً في مناسبات مختلفة. والأهم من ذلك أن هذا أعاق دور الحزب التشريعي وأداءه في البرلمانات اليمنية المتعاقبة. فعلى النقيض من الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى، مثل حزب العدالة والتنمية المغربي، وجماعة الإخوان المسلمين المصرية، والتي طوّرت، مع مرور الوقت، كتلاً برلمانية جيّدة التنظيم وذات أولويات تشريعية واضحة ومشاركة نشطة في البرلمان، فإن التجمّع لم يصل أبداً إلى مستوى قريب من ذلك.

تجمّع الإصلاح في البرلمان: الأولويات التشريعية والأداء

يجب أن ينطلق تقييم دور تجمّع الإصلاح في البرلمان من حقيقتين اثنتين من حقائق الحياة السياسية اليمنية منذ حدث التوحيد في العام 1990: الحقيقة الأولى هي أنه منذ أن بدأ التجمّع يخوض غمار الانتخابات البرلمانية في العام 1993 وهو يخسر المقاعد، فيما حزب المؤتمر على العكس يزيدها. والحقيقة الثانية أنه في غضون العقدين الماضيين كان التجمّع يغيّر موقعه إزاء السياسات اليمنية، من كونه شريكاً للائتلاف الحاكم مع حزب المؤتمر (حتى العام 1997) إلى التحالف مع أحزاب المعارضة الملتئمة في أحزاب اللقاء المشترك.

وهكذا، ومنذ انغماسه في معترك السياسات اليمنية، كان التجمّع يشهد انحدار قوّته التمثيلية بالتدريج من 62 مقعداً من أصل 301 في العام 1993 إلى 53 مقعداً في العام 1997، ومن ثَمَ إلى 45 مقعداً بعد انتخابات العام 2003. أما حزب المعارضة الرئيس الآخر، وهو الحزب الاشتراكي الذي قاطع الانتخابات البرلمانية العام 1997 ولم يشارك سوى في انتخابات عامي 1993 و2003، فقد تدهورت حصته بشكل سحيق من 56 مقعداً في العام 1993 إلى 7 فقط في البرلمان الحالي. وفي هذه الأثناء، زاد حزب المؤتمر عدد مقاعده من 123 مقعداً في العام 1993 إلى 187 مقعداً في

العام 1997، ومن ثم إلى 229 مقعداً في العام 2007. وقد عكس هذا، إلى حد ما، تصاعد الهيمنة المؤسسية والسياسية لهذا الأخير الذي برز في خواتيم الثمانينيات على أنه الحزب الحاكم بلامنازع في البلاد.

في الانتخابات البرلمانية العام 1993، خاض التجمّع الانتخابات مُستنداً إلى برنامج يحدّد بوضوح تحالفه مع حزب المؤتمر، والتزامه بالدين (شعار «الإسلام هو الحل»)، لكنه كشف أيضاً تردّده حيال الآليات الديمقراطية. وقد حلّ التجمّع ثانياً بعد حزب المؤتمر، هازماً بذلك الحزب الاشتراكي.

أما انتخابات العام 1997، فقد عكست محصلات ومضاعفات الحرب الأهلية في العام 1994 بين الشمال والجنوب. والحال أن الحرب أقفلت على هزيمة الجنوب وعلى سن قانون انتخابي جديد في العام 1996 (القانون الرقم 27، 1996)، تم بموجبه حظر القادة الجنوبيين السابقين من المشاركة في الحياة السياسية، الأمر الذي كان بمثابة ضربة للحزب الاشتراكي الذي قرّر مقاطعة الانتخابات. وقد حقق حزب المؤتمر فوزاً مبيناً حين حصد 62.1 في المئة من المقاعد مُحققاً أغلبية واضحة، بالمقارنة مع نسبة 40.5 في المئة في العام 1993. أما حصة التجمّع من الأصوات الشعبية، فهبطت تقريباً إلى 17.6 في المئة بعد أن كانت 20.9 في المئة في العام 1993. وفي العام 1997، خاض مرشحو التجمّع الانتخابات ببرنامج شبه معارض، فانتقدوا هيمنة حزب المؤتمر على السياسات اليمنية، كما انتقدوا فقدان الضمانات الديمقراطية في العملية الانتخابية.

في انتخابات العام 2003، تواصلت خسائر التجمّع، إذ لم يُنتخب سوى 45 من مرشحيه البرلمانيين، كما هبطت حصته من الأصوات الشعبية إلى 14.9 في المئة. وعلى رغم التمثيل النيابي للحزب الاشتراكي وأحزاب المعارضة الأخرى، إلا أن هيمنة حزب المؤتمر وصلت إلى ذُرى لاسابق لها، إذ حصد حزب الرئيس صالح 76 في المئة من مقاعد البرلمان، أي مامجموعه 229 مقعداً.

كان التجمّع أكثر مهارة في عرض برنامجه الانتخابي المُعارض خلال مرحلة التمهيد لانتخابات العام 2003. وقد دعا برنامج التجمّع، على غرار الأحزاب والمنظمات الإسلامية الأخرى المُعارضة في العالم العربي، إلى إصلاحات ديمقراطية تدريجية، وإلى توزيع عادل للسلطة السياسية بين حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى. وبما أن بنود الشريعة ضُمِّنت في دستور العام 1994، فإن هذا منع التجمّع، وعلى عكس الإسلاميين المعارضين الآخرين، من وضع طلب تطبيق الشريعة على رأس أولويات برنامجه. ولذا، تم استبدال الشريعة بالدعوات إلى الإصلاح الديمقراطي، والتغيير السياسي، وحوكمة أفضل، وإجراءات ضد الفساد.

المؤشرات على الهيمنة المتزايدة لحزب المؤتمر على السياسات اليمنية وعلى الدور المُتقلّص للتجمّع، برزت أيضاً على المستوى المحلي. فبعد الانتخابات المحلية العام 2001، كانت حصته في المجالس المحلية 61 في المئة في مقابل 23 في المئة للتجمّع. أما الحزب الاشتراكي فقد حصل على 4 في المئة من المقاعد المحلية (أساساً في المحافظات الجنوبية)، فيما نال المستقلون 12 في المئة. وعلى

غرار الانتخابات البرلمانية العام 2003، حسّنت الانتخابات المحلية في العام 2006 وضعية الغالبية التي حاز عليها حزب المؤتمر، حيث حصد هذا الأخير في خاتمة المطاف أكثر من 80 في المئة من مقاعد المجالس المحلية. أما حصص التجمّع من الأصوات الشعبية، فقد انحدرت إلى أقل من 10 في المئة بالنسبة إلى التجمّع، و3 في المئة للحزب الاشتراكي، و5 في المئة تقريباً للمستقلين.

وبوصفه حزباً يعاني من تراجع في تواجده في برلمان يسيطر عليه حزب الرئيس، تصرّف التجمّع (خاصة بعد انتقاله إلى المعارضة منذ 1997) وكأنه حزب صغير يحاول أن يكون له بعض التأثير على التشريعات الرئيسة وعلى قضايا السياسة العامة. كما أن مواقف التجمّع ونشاطاته في البرلمان، وعلى عكس إسلاميين آخرين معارضين في العالم العربي، لم تُجسّد وجود برنامج شامل. لابل اتّسمت هذه المواقف بالغموض وتذبذب المواقف بين حزب المؤتمر وبين أحزاب المعارضة. والواقع أن هذا الغموض وذاك التذبذب كانا السمتين اللتين وسمتا الدور العام للتجمّع في الحياة السياسة اليمنية.

وعلى سبيل المثال، ساعدت الكتلة البرلمانية للتجمّع كتلة حزب المؤتمر في الفترة بين عامي 1993 و1997. وحتى العام 1994، كان جدول الأعمال البرلمان يئنّ تحت وطأة صراعات مابعد التوحيد الخاصة بتوزيع السلطة بين الشمال والجنوب. وهذا ما أسفر عن اندلاع نزاع مرير بين حزب المؤتمر والتجمّع في الشمال، وبين الحزب الاشتراكي في الجنوب. وقد تم استخدام البرنامج الإسلامي للتجمّع بفعالية لتشويه سمعة برنامج الحزب الاشتراكي. ثم أن الخلافات الإديولوجية بين أعضاء الحزب الاشتراكي وبين القادة الدينيين للتجمّع، مثل الشيخ الزنداني الذي اعتاد أن يصف الحزب الاشتراكي بأنه منظمة مُلحِدة، فاقمت التوترات بين الشمال والجنوب.

وبعد هزيمة الحزب الاشتراكي في الحرب الأهلية العام 1994، شكّل حزب المؤتمر والتجمّع حكومة كان فيها هذه الأخير شريكاً صغيراً في الائتلاف الحاكم. وقد ركّزت الكتلة البرلمانية للتجمّع في مرحلة مابعد الحرب الأهلية على تطابق التشريع اليمني مع أحكام الشريعة، وهو الأمر الذي قبله الرئيس صالح عبر تضمين الشريعة في الدستور كمكافأة للتجمّع على دعمه له في الحرب الأهلية. وفي كانون الأول/ديسمبر 1994، عدّل حزب المؤتمر والتجمّع المادة 3 من الدستور ليجعلا من الشريعة مصدر كل التشريعات. وهذا التعديل كان أوضح دليل على التزام التجمّع بالبرنامج الإسلامي في الفترة بين عامي 1993 و1997، بيد أنه فشل في الانطلاق منه لإدخال المزيد من التغييرات التشريعية. صحيح أن العديد من القادة الدينيين في التجمّع رفضوا قانون التعليم الذي أقره حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي قبل العام 1994، ومكّن الحكومة من إغلاق بعض المؤسسات التعليمية التي تعلّم الشريعة والفقه، إلا أن الكتلة البرلمانية للتجمّع فشلت في تغيير هذا القانون.

لكن، بعد انتخابات العام 1997، تلوّن أداء التجمّع وأولوياته التشريعية مع تغيّر موقعه في السياسات اليمنية نتيجة لانضمامه إلى صف المعارضة. وهو استخدم مشاركته في البرلمان لإبراز التزامه بالآليات الديمقراطية واعترافه بشرعية الإطار القانوني القائم للدولة. كما أنه دعا إلى إدخال

إصلاحات سياسية واقتصادية. وعلى عكس مبادراته التشريعية قبيل العام 1997، خصّصت الكتلة البرلمانية للإصلاح انتباهاً أقل للتشريع المتعلق بالقضايا الدينية والأخلاقية. والواقع أن التجمّع لم يتحرّك في هذا السياق إلا بعد أن اقترح حزب المؤتمر قوانين تتناقض مع بعض بنود الشريعة، فحاول إسقاطها.

منذ برلمان 1997 – 2003، تغيرّت الأولويات التشريعية للتجمّع، وبات يسعى إلى تحقيق الآتي: تعديلات دستورية تستهدف توزيعاً أكثر عدلاً للسلطة بين الحكومة وبين المعارضة، وإصلاحات في القوانين الانتخابية والقوانين الخاصة بالحقوق السياسية، وتحسين رقابة البرلمان على السياسات الحكومية الاقتصادية – الاجتماعية، وتقليص الفساد. علاوة على ذلك، سعى التجمّع، وإن بدرجة أقل، إلى إدخال التشريعات الدينية. وقد أصبحت هذه الأولويات أكثر وضوحاً بعد أن اتّفقت أحزاب اللقاء المشترك والتجمّع في كانون الثاني من العام 2003 على برنامج مشترك لخوض انتخابات العام 2003 وأيضاً على وضع برنامج برلماني مشترك.

في مايتعلّق بالتعديلات الدستورية، فقد صوّتت كتلة التجمّع البرلمانية في العام 2000 لصالح تعديلين تقدّمت بهما الحكومة، مدّدا ولاية البرلمان من أربع إلى ست سنوات وولاية الرئيس من خمس إلى سبع سنوات. ومن خلال تأييده التعديلين، افترض التجمّع أن إطالة ولاية البرلمان من شأنها أن توفّر للعمل التشريعي مزيداً من الاستقرار، وأن تحرّر الأحزاب جزئياً من تأثير القواعد الانتخابية القوية، على غرار القبائل. كذلك، توقّع التجمّع أن تُسهّل الولاية البرلمانية الأطول أمداً تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية.

في بياناته العلنية، دافع التجمّع عن تعديل مدة ولاية الرئيس كوسيلة لجعل البلاد أكثر استقراراً. لكن هذا التأييد عكس في الواقع دعم قادة التجمّع الرئيسيين، بمن فيهم الأحمر والزنداني، للرئيس صالح. لكن، حين اقترح صالح العام 2007، عبر التعديلات الدستورية الإضافية التي تقدّم بها حزب المؤتمر، تحويل اليمن من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني وتقليص فترة الولاية الرئاسية إلى خمس سنوات وتحديد الولايتين المتتاليتين كحد أقصى، رفضت كتلة التجمّع الاندراج في هذا المسعى. وقد انتقد برلمانيو التجمّع مبادرة الرئيس لكونها لاديمقراطية ومُصممة للحفاظ على هيمنته وهيمنة حزب المؤتمر على السياسات اليمنية. وطيلة العام 2008 ومعظم العام 2009، كان هذان الحزبان، جنباً إلى جنب مع أحزاب أصغر، يناقشان هذه الاقتراحات في ملتقى التشاور الوطني.[18]

أما في مايتعلّق بالقوانين الانتخابية وتلك المتعلّقة بالحقوق السياسية، فقد حاول نواب التجمّع بدأب عرقلة مبادرات زملائهم في حزب المؤتمر التي اعتبروها لاديمقراطية المضمون. بيد أن حزب المؤتمر كان قادراً على تجاهل معارضة التجمّع في معظم الحالات بفضل الغالبية البرلمانية المريحة التي يتمتّع بها.

وثمة أمثلة على ذلك توالت تباعاً. ففي العام 2000، عارض نواب التجمّع مشاريع القوانين

المتعلّقة بالمجالس المحلية التي تضمّنت تعيين وزارة الداخلية للمحافظين. كما طالب التجمّع بوجوب انتخاب المحافظين بشكل مباشر مثلهم مثل أعضاء المجالس المحلية. بيد أن الغالبية التي يتمتّع بها حزب المؤتمر مرّرت القانون.[19] وفي العام 2008، ناقش البرلمان مجدداً قانون المجالس المحلية، فاقترحت كتلة حزب المؤتمر تعديلاً ينص على انتخاب المحافظين من جانب أعضاء المجالس المحلية بدل تعيينهم من قِبَلِ الرئيس. وقد عارض نواب التجمّع هذا التعديل الذي بدا لاديمقراطياً لأنه يصب بوضوح في طاحونة حزب المؤتمر الذي يسيطر على 80 في المئة من مقاعد المجالس المحلية منذ الانتخابات المحلية العام 2006، وجددوا مطالبتهم بالانتخاب المباشر للمحافظين. بيد أن هذه المطالبة ذهبت سُدى، إذ أن البرلمان أقر التعديل الذي اقترحه حزب المؤتمر.[20]

في العام 2006، وقّع حزب المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك، بما في ذلك تجمّع الإصلاح، «اتفاق مبادئ» يهدف إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية والمحلية في أيلول/سبتمبر من تلك السنة. هذا الاتفاق، الذي سبقه تصديق البرلمان على قانون جديد للانتخابات والاستفتاءات (القانون 2006/26)، غيّر تركيبة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، إذ هي أضافت عضوين من أحزاب اللقاء ليصبح العدد الإجمالي للجنة أربعة أعضاء بعد أن كانوا خمسة يعيّنهم حزب المؤتمر. كما نصّ الاتفاق على أن اللجان الانتخابية الفرعية، المسؤلة عن المصادقة على صحة لوائح الناخبين والإشراف على العملية الانتخابية، ستتألف من 54 في المئة من أعضاء يعيّنهم حزب المؤتمر و46 في المئة تعيّنهم أحزاب اللقاء. علاوة على ذلك، شدّد الاتفاق على ضرورة حياد الأجهزة الأمنية والعسكرية، والأموال العامة، وإعلام القطاع الخاص خلال الانتخابات.[21]

بيد أن نواب التجمّع، وبعد بيانات أوّلية مغالية في إبداء الفرح والارتياح، باتوا متحررين من الأوهام حول طبيعة العمل الداخلي للجان غداة الأيام الأولى لعملية المصادقة على صحة لوائح المُقترعين. وقد ادّعى التجمّع أن اللجنة العليا للانتخابات فشلت في تنفيذ مهمتها، كما اتهم أعضاء حزب المؤتمر في اللجنة بإعاقة عملية المصادقة، وطَرْدَ مراقبي الانتخابات التابعين لمنظّمات المجتمع المدني، وباستخدام الأجهزة الأمنية لتخويف أعضاء أحزاب اللقاء في اللجنة.[22] على أي حال، انتهت الانتخابات الرئاسية بفوز كاسح لمرشح حزب المؤتمر، الرئيس صالح، على مرشح أحزاب اللقاء فيصل بن شملان، إذ حصد صالح 77.2 في المئة من الأصوات. هذا إضافة إلى أن الانتخابات المحلية كانت نصراً ساحقاً لحزب المؤتمر.

في العام 2008، اقترح نواب التجمّع قانوناً جديداً لضمان استقلال السلطة القضائية ولتنفيذ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد استهدف مشروع القانون الذي طرحه التجمّع تغيير عُرْف تعيين وزير العدل للقضاة، الأمر الذي كان يُعطي السلطة التنفيذية نفوذاً كبيراً على الجهاز القضائي. وقد نص مشروع القانون على إنشاء جمعية عامة تتكوّن من قضاة بارزين، تقوم بتعيين قضاة مؤهلين لتسنّم المناصب العليا، على أن تكون تسميات الجمعية خاضعة لموافقة البرلمان

والرئيس.[23] بيد أن اقتراح التجمّع أُحيل إلى لجنة برلمانية لدراسته، ولم يُتخذ قرار بشأنه حتى تشرين الأول/أكتوبر 2009.[24]

كذلك، وفي العام 2008، اقترح التجمّع أيضاً مشروع قانون لمنح/وحماية حق الحصول الحر على المعلومات. وقد حظي المشروع بتأييد نواب معارضين آخرين وبدعم واسع من جانب منظّمات المجتمع المدني ومختلف الهيئات المهنية. لكن، وعلى رغم ذلك، أسقطت الغالبية البرلمانية لحزب المؤتمر المشروع. وفي وقت لاحق من ذلك العام، تبنّت الحكومة مشروع قانون مُغاير أعدّه المركز الوطني للمعلومات، وهو هيئة حكومية، وطرحته على البرلمان للمداولة. ويتضمن مشروع الحكومة فرض قيود صارمة على المداخل إلى المعلومات، بما في ذلك العقوبات القاسية على الصحافيين (حتى نحو ستة أشهر سجن)، في حال نشر معلومات تعتبرها السلطات حسّاسة سياسياً أوتُشكّل تهديداً للأمن القومي اليمني ولعلاقات اليمن الخارجية. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2009، كان لايزال يتعيّن على البرلمان إقرار مشروع القانون هذا.[25]

لقد كرّس نواب التجمّع حيّزاً هاماً من اهتماماتهم للقضايا الاجتماعية والاقتصادية. ففي برنامجه الانتخابي في عامي 1997 و2003، وأيضاً في العديد من بيانات البرامج، انتقد التجمّع بدأب فشل الحكومة في تحسين الأوضاع المعيشية لليمنيين من خلال تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة وفعّالة. وعلى غرار زملائهم الإسلاميين في بقية أنحاء العالم العربي، أجاد نواب التجمّع تقنية تدعيم انتقاداتهم لفشل الحكومة بالأرقام التي تُلقي الأضواء على الصعاب الاجتماعية والاقتصادية، منها على سبيل المثال أن أكثر من 45 في المئة من سكان اليمن يعيشون بأقل من دولارين في اليوم و18 في المئة يعيشون بأقل من دولار واحد، وأن معدل البطالة قفز إلى ذرى شاهقة بلغت 35 في المئة. بيد أن التجمّع حصر فعاليته البرلمانية حيال السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دائرة الانتقادات للحكومة وحسب، وفشل إلى حد كبير في زيادة الرقابة البرلمانية الفعّالة أوفي تطوير سياسات بديلة.[26] هذا الفشل جعل التجمّع أكثر شبهاً بالأحزاب والحركات السياسية الإسلامية التي تشارك في الحياة السياسية العربية. إذ أن حزب العدالة والتنمية المغربي، وجماعتي الإخوان المسلمين في مصر والأردن، وإسلاميي الجزائر، تعرّضوا كلهم إلى انتقادات عنيفة بسبب عجزهم عن تطوير برامج سياسة عليا محدّدة تُعالج قضايا على غرار الفقر، والبطالة، والخدمات الاجتماعية.

منذ العام 1997، كانت كتلة التجمّع ترفض الميزانية السنوية للحكومة وتمتنع عن التصويت على القضايا المالية. بيد أن اعتراض التجمّع على مشاريع القوانين التي يقترحها حزب المؤتمر حيال القضايا الاقتصادية والاجتماعية بقيت غير فعّالة إلى حد كبير، بسبب الهيمنة البرلمانية لهذا الأخير. وعلى سبيل المثال، عارضت كتلة التجمّع قانون ضريبة الدخل الجديد في العام 2005، وقانون الأجور والرواتب في العام 2007، ومختلف إجراءات الخصخصة التي سمحت للمستثمرين الأجانب بحيازة ممتلكات عقارية في اليمن في العام 2009. وفي كل هذه الحالات الثلاث، نجحت

الغالبية البرلمانية لحزب المؤتمر في تمرير التشريعات الخاصة بها، ولم يتمكّن التجمّع سوى من إدخال تعديلات على حفنة ضئيلة من مشاريع القوانين التي اقترحها. ومؤخراً، في العام 2009، عدّلت كتلة التجمّع بشكل ناجع قانون القروض الصغيرة، فيما كان مشروع القانون الذي طرحته الحكومة يعطي المصرف المركزي حق مصادرة ملكيات المُقترِضين في حال فشلوا في دفع قروضهم المستحقة للحكومة. وقد اعتبر التجمّع ذلك مناقضاً لأحكام الشريعة، وطالب بإلغاء هذا البند. وقبل إقراره، تم تعديل مشروع القانون بحيث يُمنح المصرف المركزي الحق فقط في إحالة المدينين المُفلسين إلى السلطات القضائية.[27]

في إحصاء للمساءلات البرلمانية التي وجّهها التجمّع إلى الحكومة في الفترة بين عامي 2003 و2009، تبيّن أنه من بين 119 مساءلة، تمحور 41 منها حول التعاليم الإسلامية والأخلاق. وقد تراوحت هذه القضايا بين بيع المشروبات الكحولية في بعض المناطق وعرض «الأفلام غير المُحتشمة» في الفنادق، إلى إغلاق المدارس الدينية. لكن، وفي مايتعلّق بالتشريعات الدينية، لم ينجح نواب التجمّع خلال السنوات الأخيرة سوى في تعديل مشروعي قانون انطلاقاً من برنامجهم الإسلامي. ففي العام 2005، تعاونت كتلة التجمّع مع الغالبية البرلمانية لحزب المؤتمر لجعل الشريعة جزءاً من منهاج الدراسة في أكاديمية الشرطة التابعة للدولة، ولإدخال تعديل على القانون 2001/10[28]. وفي العام 2009، كان بعض نواب كتلة التجمّع من ضمن الغالبية البرلمانية التي رفضت التعديلات التي اقترحتها الحكومة في قوانين الأحوال الشخصية (القانون 2002/14 والقانون 1992/20) لرفع سن التأهيل للزواج لدى النساء من 15 إلى 18 سنة. وفي خاتمة المطاف، وبعد وضع رأي لجنة تقنين الشريعة البرلمانية، أقرّت الغالبية البرلمانية رفع سن النساء المؤهلات للزواج إلى 17 عاماً.[29]

والواقع أن النقاشات البرلمانية حول رفع سن الزواج للنساء، كشف مدى البون الشاسع بين مختلف نواب التجمّع حول كيفية تفسير برنامج حزبهم الإسلامي وعلاقته بالتشريع الديني. وهكذا، فإن حفنة من نواب التجمّع صوّتوا إلى جانب اقتراح الحكومة، في حين عمد آخرون، خاصة ممثلو التجمّع في لجنة التقنين إلى التنديد به بوصفه مناقضاً للشريعة ويُهدد الالتزام الأخلاقي للنساء.[30]

كما كشف حادث سابق وقع في أيار/مايو الانقسامات الداخلية بين نواب التجمّع حيال تفسير البرنامج الإسلامي، وذلك حين دعا الرئيس صالح علماء الدين إلى تشكيل «مجالس فضيلة» لترقية الممارسات الأخلاقية وضمان الالتزام بتعاليم الإسلام في المجتمع. وقد كان كل من الشيخ الزنداني والشيخ حمود الزريحي من بين 25 عالماً أسّسوا هذه المجالس. وقد عقدت مجالس الفضيلة سلسلة اجتماعات دعا فيها العلماء إلى حظر استهلاك الكحول، ومنع النساء من العمل في الشركات الخاصة، ومراقبة الشواطئ والأماكن العامة، وإجراءات أخرى هدفها فرض الفضائل ومكافحة الرذائل. ولاحقاً، انضم العديد من أعضاء التجمّع، على الأخص رجال الدين والدُعاة، إلى مجالس الفضيلة.

هذا التطور عرّض التجمّع إلى وابل عنيف من الانتقادات من جانب شركائه في أحزاب اللقاء

ومنظّمات المجتمع المدني، التي خشيت أن تقلّص مجالس الفضيلة غالبية الحريات الشخصية باسم الدين. وقد أُجبر التجمّع على التصريح علناً بأنه كحزب سياسي لن يتدخل في قضايا الأخلاق، وبالتالي، فإنه لايرفض مجالس الفضيلة ولايقبلها. كما وصف هذا التصريح قرار أعضاء التجمّع الانضمام إلى المجالس بأنه شخصي ولايعكس خط الحزب.

على الرغم من أن الموقف الرسمي للتجمّع إزاء مجالس الفضيلة أظهر درجة من الفصل العملي بين النشاط السياسي وبين العناصر الدينية (جماعة الإخوان والسلفيون)، إلا أنه كشف الانقسامات الداخلية في صفوف التجمّع حيال تفسير البرنامج الإسلامي. فالتجمّع لايستطيع التنكّر لمسألة تأسيس المجالس أوالتنديد بأحد المبادرين لها، وهو الزنداني العضو البارز في الحزب. وقد كان عليه إرضاؤه وإرضاء أتباعه النافذين لئلا يخسر دعمهم. لكن، كان على التجمّع أيضاً أن يحترم أعضاءه الذين ابتعدوا عن مبادرة الزنداني بعد أن أطلّوا عليها بصفتها خطوة لاجدوى سياسية منها ويتعيّن على الحزب عدم التماهي معها.[31]

على وجه الإجمال، كان تأثير التجمّع على العملية التشريعية محدوداً في الغالب، منذ أن انتقل إلى صفوف المعارضة في العام 1997. وفي الفترة بين عامي 1994 و1997، وحين اشترك التجمّع مع حزب المؤتمر في الحكومة الائتلافية، حقق أوضح نصر تشريعي له: تعديل المادة الثالثة من الدستور في العام 1994 التي جعلت أحكام الشريعة مصدر كل تشريع. أما جهود التجمّع منذ العام 1997 للدفع باتجاه تحقيق إصلاحات دستورية وقانونية لها مضمون ديمقراطي، فقد فشلت بسبب الهيمنة التي لاتُقارع لحزب المؤتمر على البرلمان، حيث كان هذه الأخير يتفوّق عددياً بشكل كاسح على نواب التجمّع في كل من الجلسات العامة وجلسات اللجان التي تُراجع فيها الاقتراحات التشريعية والمراسيم الجمهورية التي تُناقّش في البرلمان.[32]

لكن، وعلى الرغم من أن الازدواجية والتأرجح المديدين في مواقف التجمّع إزاء الرئيس صالح وحزب المؤتمر قد عرقلا فعاليته في البرلمان، إلا أن ماحدّ من النجاحات التشريعية للتجمّع أكثر من أي شيء آخر هو تمركز السلطات في أيدي الرئيس والحزب الحاكم. وعلى هذا المستوى، فإن تجربة الإسلاميين اليمنيين تتماهى مع الأنماط الإقليمية الأوسع للحركات والأحزاب الإسلامية، والتي أثبتت هي أيضاً أنها مجموعات معارضة غير فعّالة، في برلمانات تسيطر عليها أنظمة سلطوية.

مسارات التطوّر – تأثيرات المشاركة السياسية على التجمّع اليمني للإصلاح

على الرغم من تأثيره المحدود على البرلمان، واصل التجمّع اليمني للإصلاح خوض غمار الانتخابات على المستويين الوطني والمحلي، ملتزماً بقواعد اللعبة السياسية. وفي ماعدا الحرب

الأهلية التي اندلعت في العام 1994، والتي شارك فيها إلى جانب حزب المؤتمر لإلحاق الهزيمة بالحزب الاشتراكي، فقد حافظ التجمّع على التزامه بالمشاركة السلمية في الحياة السياسية منذ تأسيسه في العام 1990. والحال أن القبول الناشئ للتجمّع بالإجراءات الديمقراطية وبالتعددية خلال التسعينيات، تطوّر بحيث بات الآن ركيزة لاجدال فيها من ركائز إديولوجية الحزب ودوره. وفي الواقع، أظهرت تجربة التجمّع في اللقاء المشترك استعداده للتعاون مع أحزاب مختلفة معه إديولوجياً وبرنامجياً، ولتطوير برنامج مشترك انتخابي وبرلماني لدفع مسيرة الإصلاح قُدُماً إلى الأمام.

لكن، ومع ذلك، كان على التجمّع تخطّي مروحة من العقبات للمشاركة في الحياة السياسية. فالعمل في إطار نظام سلطوي، حيث يسيطر الرئيس وحزبه على تلابيب الحياة السياسية ويجرّدان قاعدة الضبط والموازين بين مؤسسات الحكم من معناها، دفع التجمّع إلى الحفاظ على روابطه مع النظام منذ انتقاله إلى صفوف المعارضة في العام 1997، وذلك لجني بعض النفوذ في مايتعلّق بالخيارات السياسية الرئيسة. كما تعيّن على التجمّع تخطّي عقبة قاعدته الشعبية المختلطة وانقساماته الداخلية، للانخراط في المشاركة السياسية. وقد حالت الفئات القبلية، وجماعة الإخوان المسلمين، والسلفيون في التجمّع دون قدرة الحزب على تطوير إديولوجية وبرنامج واضحَي المعالم. وكما أظهر تحليل كل من أولويات الحزب التشريعية وأدائه، دُفعت كتلة التجمّع البرلمانية إلى التوفيق مابين المصالح القبلية والسياسية، وبين مختلف التفسيرات التي طرحها القادة النافذون للبرنامج الإسلامي للحزب، وبين أولئك الذين يرون إلى التجمّع على أنه جزء من أحزاب اللقاء المشترك المعارِض، وأولئك الذين يشجبون التعاون مع اللقاء المشترك ولازالوا ينظرون إلى حزب المؤتمر كحليف. والحصيلة كانت تواصل الالتباسات داخل التجمّع في مايتعلّق بإديولوجيته وبرنامجه، والتشكيك الواسع خارج صفوفه حيال الموقع الحقيقي للحزب.

هذه القسمات جعلت تجربة التجمّع مختلفة عن بقية الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي، وإن لم يكن بشكل كامل. بالطبع، تمكّنت معظم الأحزاب الإسلامية العربية، التي تشارك في السياسة انطلاقاً من صفوف المعارضة، أن تزيل التباساتها الإديولوجية الأوّلية وأن تُبلور برامج برلمانية واضحة. بيد أن التجمّع لم يتمكّن من ذلك حتى الآن. ومع هذا، كان على التجمّع، وعلى غرار بقية الإسلاميين، أن يكون مسؤولاً أمام قواعده الشعبية لتحقيق ولو مجرّد إصلاحات محدودة، ولتبرير أسباب استمرار التزامه بالإصلاح. ومثله مثل الإسلاميين في أماكن أخرى، برّر التجمّع نفسه من خلال خطاب ذي مرجعيات متعددة: فهو أولاً وضع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في إطار عملية تغيير طويلة الأمد وتدريجية تتطلّب من مؤيديها التحلّي بالصبر. وهو ثانياً طرح المشاركة السلمية على أنها الخيار الأفضل المُتاح لمنافسة النظام السلطوي، وللحفاظ على السلام داخل المجتمع اليمني. وهذه الحجة الأخيرة تجد صدى جيّداً في بلد مثل اليمن مرّ في السابق في مراحل طويلة من انعدام الاستقرار، ويبدو أنه على وشك الدخول في مرحلة مشابهة الآن. وقد جرى

في الواقع استخدام المخاطر الأمنية وانعدام الاستقرار المتنامية في شمال اليمن وجنوبه بفعالية من قِبَلِ التجمّع لتبرير مشاركته في الحياة السياسية الرسمية واتصالاته المستمرّة مع النظام بوصفها ضرورية لصون اليمن من خطر فشل الدولة فيه أوحتى من احتمال تفكّكه.

لقد أصبحت الأحزاب والحركات الإسلامية أكثر تعقيداً من الناحية المؤسسية وأكثر استجابة للإجراءات الديمقراطية الداخلية من خلال انخراطها في العمل الحزبي. وعلى سبيل المثال، طوّر حزب العدالة والتنمية المغربي حالة من الفصل الوظيفي بين الحركة الدينية وبين الحزب، فيما صاغت جماعة الإخوان المسلمين المصرية حالة من الفصل الوظيفي بين الحركة والكتلة البرلمانية. وبدوره، اتّجه التطوّر الداخلي للتجمّع اليمني للإصلاح نحو تطوّر مؤسسي مُطّرد أيضاً.

تتضمّن بنية التنظيم وصناعة القرار التي طوّرها التجمّع مستويات تشريعية وتنفيذية ستة هي: المؤتمر العام، مجلس الشورى المركزي، الهيئة العليا، الأمانة العامة، الهيئة القضائية، والمؤتمرات والمجالس المحلية في كل من محافظات البلاد العشرين. ووفقاً لقوانينه الداخلية، وفي جميع هذه المستويات، يسند التجمّع صناعة القرار وتشكيل القيادة إلى مبدأ الشورى الذي يفرض على أعضاء الحزب التداول في مابينهم وممارسة مقاربة تشاركية.[33]

وفي اجتماع عقده في آذار/مارس 2009، عدّل المؤتمر العام للتجمّع، وهو الهيئة التنفيذية الرئيسة في الحزب، مواد عدة من قوانينه الداخلية، وذلك لإفساح المجال أمام تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية الداخلية، واللامركزية، والمشاركة. المثال الأبرز هنا كان تعديل المادة 12 من القوانين الداخلية. إذ قبل هذا التعديل، كانت هذه المادة تمنح المؤتمر العام الحق في أن ينتقي من بين أعضائه مندوبي مؤتمرات التجمّع المحلية. أما المادة 12 المعدّلة، فنصّت على أن ينتخب أعضاء المجالس المحلية مندوبي المؤتمرات المحلية مباشرة. كذلك، وفي الاجتماع نفسه، عدّل المؤتمر العام المادة 14 لنقل مسؤولية انتخاب أعضاء مجلس الشورى المركزي، وهو البرلمان الداخلي للحزب، من المؤتمر العام نفسه إلى المؤتمرات المحلية.

هذان التعديلان الأخيران، يُظهران مدى استعداد التجمّع لتحسين العمل الداخلي لهيئاته التنفيذية والتشريعية عبر توفير درجة عالية من كل من الديمقراطية الداخلية واللامركزية في صلاحيات صناعة القرار، ونقلها من المستوى الوطني إلى المستويات المحلية. كما أنهما يسلّطان أضواء إيجابية أخرى على الالتزام الاستراتيجي للتجمّع بالإجراءات الديمقراطية. وتجدر الملاحظة هنا أن تعديل المادتين 12 و14 جاء بتحفيز ليس من مجالس التجمّع المحلية – التي تستفيد من هكذا تعديلات – وحسب، بل أيضاً من شخصيات بارزة عدة في القيادة، في أعقاب مناقشات واسعة جرت داخل الحزب [34].

لكن، وعلى عكس دينامية الدمقرطة لدى التجمّع والتي تجلّت من خلال التفاعل مابين مستويات الحزب الوطنية والمحلية، فإن السمتين الرئيستين المُكمّلتين للديمقراطية الداخلية في الأحزاب

السياسية (وهما الحراك وتغيير القيادة)، بقيتا غائبتين إلى حد كبير. فقد ظلّ الشيخ الأحمر رئيساً للهيئة العليا النافذة للتجمّع منذ تأسيس الحزب إلى حين وافته المنيّة في العام 2007. والواقع أن التثبيت الرابع والأخير للأحمر في منصبه من قِبَلِ المؤتمر العام، والذي حصل قبل وفاته بوقت قصير، خرق قوانين التجمّع الداخلية التي تنصّ على إمكانية تجديد ولاية رئيس الهيئة العليا ثلاث مرات متتالية فقط. أما الشيخ الزنداني، فقد بقي رئيساً لمجلس الشورى المركزي في التجمّع لثلاث ولايات متتالية من العام 1995 حتى العام 2007. ثم، في العام 2007، استُبدل الزنداني كرئيس للمجلس بمحمد بن عجلان، الذي كان نائباً للرئيس بين عامي 1995 و2007. وبعدئذ، جرى انتخاب الزنداني ليشغل مقعداً في الهيئة العليا للحزب.[35]

علاوة على ذلك، رسم فقدان الحراك والتغيير في مناصب القيادة رفيعة المستوى (وهو ماجعل التجمّع غير مختلف البتة عن بقية الأحزاب في اليمن) معالم التركيبة الأوسع لمجلس الشورى المركزي. فمنذ تأسيس التجمّع، سيطر الأعضاء القبليون والدينيون المؤثّرون بشكل متواصل على مايفوق أغلبية الثلثين في المجلس (100 من أصل 130 مقعداً).[36] بيد أن التجمّع ليس قادراً على إبراز درجة عالية من الحراك والتغيير سوى في المناصب القيادية على المستوى المحلي التي تتحدّد عبر الانتخابات الداخلية التي يتنافس فيها مرشّحون لتولّي القيادة في المؤتمرات والمجالس المحلية. وقد أكّدت الجولة الأخيرة من انتخابات المؤتمرات والمجالس المحلية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2007، هذا المنحى.[37]

ثمة مسار تطوّر آخر بين الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي، يتمثّل في انفتاحها التدريجي إزاء النساء. وهنا أيضاً، حملت تجربة التجمّع اليمني للإصلاح أوجه تشابه مع الطيف الإسلامي الأوسع. فقد تغيّر خطاب التجمّع حيال المرأة مع الوقت، من التشكيك الأولي بالنشاط السياسي النسائي إلى قبول هذا النشاط لاعتبارات سياسية وبراغماتية. وهكذا تمّ في العام 1998 انتخاب نساء للمرة الأولى إلى مجلس الشورى المركزي للتجمّع، وفزن بسبعة مقاعد. وحالياً، تشغل 17 امرأة مقاعد في المجلس. وفي اجتماع المؤتمر العام للتجمّع في آذار/مارس 2009، جرى تعديل المادة 36 من قوانين الحزب الداخلية للسماح بتمثيل نسائي أكبر، كما جرت إضافة دائرة خاصة بالنساء إلى الأمانة العامة.

الحافز الرئيس لانفتاح التجمّع التدريجي على النساء كان في المقام الأول تنافسه الانتخابي مع حزب المؤتمر. وعلى غرار الإسلاميين العرب في دول أخرى امتلك التجمّع دوماً قواعد شعبية نسائية هامة (تُشكّل النساء حالياً 18 في المئة من مجموع أعضاء الحزب). ومع ذلك، ظلّت النساء تُعانين إلى حد كبير من سوء التمثيل داخل التجمّع، واستُبعدن عن تبوّؤ المناصب القيادية وعن الترشّح إلى الانتخابات في تسعينيات القرن الماضي. لكن، في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد أداء التجمّع الضعيف في الانتخابات الرئاسية والمحلية في العام 2006 – حيث لم يُرشّح امرأة واحدة لشغل

أي من المقاعد السبعة آلاف المتنافَس عليها في المجالس المحلية –، توصّل قادة الحزب إلى إدراك أهمية مسألة تعبئة النساء، وبالتالي الحاجة إلى تمثيلهن بشكل أفضل في هيئات الحزب التشريعية والتنفيذية.

لكن، وكما مع مختلف القضايا السياسية وقضايا السياسات العامة، ابتلى انفتاح التجمّع على النساء بالانقسامات الداخلية. فقد عارض بعض القادة القبليين والدينيين هذا الانفتاح، اعتماداً على تفسير محافِظ لأحكام الشريعة. وبسبب الانقسامات الداخلية في الحزب، امتنعت كتلة التجمّع البرلمانية باستمرار خلال السنوات الثلاث الماضية عن تبنّي مقترحات عدة تقدّم بها حزب المؤتمر، وهدفت إلى إدخال كوتا نسائية تتراوح بين 10 و15 في المئة في البرلمان (20 – 25 في المئة في المجالس المحلية، و10 في المئة في مجلس الدولة الاستشاري).

خاتمة

يشترك التجمّع اليمني للإصلاح مع الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى الناشطة في العالم العربي في بعض الخصائص الرئيسة. فهو، على غرارهم، يمتلك إديولوجية وبرنامجاً يستندان إلى المرجعية الدينية. كما أنه دأب على المشاركة في العمل الحزبي بهدف تحقيق إصلاحات دستورية، وسياسية، واقتصادية – اجتماعية. كذلك، بات التجمّع تدريجياً ملتزماً بالإجراءات الديمقراطية سواء على المستوى الحزبي الداخلي أو أيضاً على نطاق السياسة اليمنية ككل. وبالتالي، هذه الخصائص المشتركة تبرّر اعتبار التجمّع حزباً إسلامياً. ومع ذلك، يختلف التجمّع عن معظم الإسلاميين العرب من جوانب عدة: فهو يجمع بين التأثيرات القبلية وبين تأثيرات جماعة الإخوان المسلمين والمجموعات السلفية اليمنية. ومقارنة مع الإسلاميين في أماكن أخرى، أظهر التجمّع درجة أعلى من الانقسامات الداخلية حول مسائل رئيسة، مثل علاقته بالنظام الحاكم، ومشاركة النساء في الحياة السياسية، وكيفية تفسير برنامج الحزب الإسلامي وترجمته إلى إجراءات سياسية. إضافة إلى ذلك، وعلى عكس الإسلاميين الآخرين، لم ينطلق التجمّع إلى المشاركة في الحياة السياسية من صفوف المعارضة، بل كان شريكاً صغيراً في ائتلاف حاكم إلى حين انضمامه إلى المعارضة في العام 1997. وهذا ماجعل تمرّس التجمّع اليمني للإصلاح في التنقّل بين ضفّتي الحكومة والمعارضة بمثابة علامة فارقة، الأمر الذي يبقيه استثناء بين نظرائه الإسلاميين.

ملاحظات

1- محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقات القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية، القاهرة: مدبولي **2004**.

2- سارة فيليبس، Evaluating Political Reform in Yemen، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنيغي **80**، شباط/فبراير **2007**.

3- حوار مباشر مع زيد الشامي، نشره موقع إسلام أونلاين في **6** تموز/يوليو **2000**.
http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=Td3r93

4- عادل الشجربي، التجمّع اليمني للإصلاح: بين البرنامج السياسي وشعار الإسلام هو الحل، صنعاء، Yemeni Observatory for Human Rights **2008**.

5- أحمد محمد الدغشي، السلفيون والعمل السياسي: جدليات العلاقة بين المركز والأطراف وصورة المستقبل، صنعاء، مأرب برس،2009.

6 - Jillian Schwedler, Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen, Cambridge: Cambridge University Press **2006**, p.**103**

7- المصدر نفسه، ص.**65**.

8- مقابلة مع محمد عبد الله اليدومي، نشرها موقع الجزيرة نت في **23** نيسان/أبريل **2003**.
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=**52251**.

9 - http://www.scer.org.ye/arabic/indexa.htm

10- سارة فيليبس، Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism, New York: Palgrave Macmillan **2008**, p. **165**

11- أحمد عبد الكريم سيف،
Strengthening Parliaments in Conflict and Post-Conflict Situations, UNPP **2005**

12- مقابلة هاتفية مع راجح بادي، مدير تحرير صحيفة الصحوة التابعة للتجمّع اليمني للإصلاح، أُجريت في **12** شباط/فبراير **2009**.

13- سارة فيليبس،
Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism, op. cit., p. **147**.

14- Jillian Schwedler, «The Islah Party in Yemen: Political Opportunities and Coalition Building in Transnational Polity,» In Quintan Wiktrowicz (ed.), Islamic Activism: A Social Movement Approach, Bloomington, IN: Indiana University Press **2004**, p. **221**

15- Sheila Carapico, «How Yemen's Ruling Party Secured an Electoral Landslide», Middle East Report Online, May **2003**
http://www.merip.org/mero/mero051603.html

April Longley, «The High Water of Islamist Politics - The Case of Yemen,» Middle

East Journal, Spring **2007**, pp. **240–261**

16- تعتمد النسب على أرقام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء
http://www.scer.org.ye

أنظر أيضاً: محمد السيد غانم، التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحوّل الديمقراطي، ورقة نُشرت على موقع الجزيرة نت في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C836F037-306D-48EA-8124-F1EA5C23B730.htm

17- مقابلة مع راجح بادي، **23** كانون الأول/ديسمبر **2008**.

18- التجمّع اليمني للإصلاح، أداء ومواقف الكتلة النيابية للتجمّع اليمني للإصلاح، صنعاء، **2009**.

19- إبراهيم فقيرة، الأداء السياسي للبرلمان اليمني **1997 – 2003**، ورقة نُشرت على موقع الجزيرة نت في **3** نيسان/أبريل **2004**.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1B6DECE-90C8473-B-8EE9-BE9EBAC**916A5**.htm

20- عبدو عياش، مشروع انتخاب المحافظين يجدّد خلاف السلطة والمعارضة باليمن، ورقة نُشرت على موقع الجزيرة نت في 13 نيسان/أبريل 2008
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20957537-DAFD-4122977-A-A440E8DE4968.htm.

أنظر أيضاً: نص القانون 2000/4 المتعلّق بالمجالس المحلية والذي عُدّل بموجب القانون 2008/18 وصدّق عليه البرلمان اليمني في **17** نيسان/أبريل 2008. اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.
http://www.scer.org.ye/arabic/authoritylawa.htm.

21- صحيفة الشرق الأوسط، 19 حزيران/يونيو 2006
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=369003&issueno=**10065**.

22- بيان للتجمّع اليمني للإصلاح عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء September 3، 2006
http://www.al-islah.net/details.aspx?pageid=3663&pagename=gen.

23- صحيفة الأهالي الأسبوعية اليمنية، **19** شباط/فبراير **2009**
http://www.alahale.net/includes/print.asp?id=**2106**

24- مقابلة هاتفية مع راجح بادي، أُجريت في **18** أيلول/سبتمبر **2009**.

25- الموقع الإلكتروني للتجمّع اليمني للإصلاح، **16** شباط/فبراير **2009**
http://www.al-islah.net/print.aspx?pagename=gen&pageid=6946

26- التجمّع اليمني للإصلاح، أداء ومواقف الكتلة النيابية للتجمّع اليمني للإصلاح.

27- المصدر نفسه. أنظر أيضاً صحيفة الشرق الأوسط، 6 تموز/يوليو **2005**
http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=**9717**&article=**310202**&feature

صحيفة الصحوة، 16 آذار/مارس 2009
http://www.alsahwa-yemen.net/view__news.asp?sub__no=**1__2009__03__16__69239**.

28- التجمّع اليمني للإصلاح، أداء ومواقف الكتلة النيابية للتجمّع اليمني للإصلاح.

29- مقابلة هاتفية مع راجح بادي، أُجريت في**12** شباط/فبراير **2009**. أنظر أيضاً:
http://www.yemenparliament.com/det.php?sid=725

والموقع الإلكتروني للمؤتمر الشعبي العام، 26 شباط/فبراير 2005
http://www.almotamar.net/news/**19594**.htm

30- عبد العزيز عوده،
«The Parliament Increases Age of Marriage to Seventeen,» Yemen Observer,**14** شباط/فبراير **2009**
http://www.yobserver.com/local-news/printer-10015774.html

31- News Yemen، 23 شباط/فبراير **2009**
http://www.newsyemen.net/printn.asp?sub__no=1__**2009**__**02**__**23**__**25859**

أنظر أيضاً: عبد السلام محمد، بين تخوّف سياسيين ودعم علماء كبار بالحزب، الأمر بالمعروف اليمنية تقسم حزب الإصلاح، ورقة نُشرت على موقع إسلام أونلاين في **14** حزيران/يونيو **2008**.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA__C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=**1212925307466**.

32- في البرلمان الحالي، يتمثّل التجمّع اليمني للإصلاح في اللجان الدائمة على النحو الآتي:
لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية (**2** من أصل **11**)
لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (3 من أصل **17**)
لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين (2 من أصل **13**)
لجنة العدل والأوقاف (3 من أصل **12**)
لجنة السلطة المحلية (2 من أصل **11**)
لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية (**2** من أصل 7)
لجنة الدفاع والأمن (2 من أصل **12**)
لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان (**3** من أصل **15**)
لجنة التجارة والصناعة (1 من أصل **12**)
لجنة التربية والتعليم (3 من أصل 14)
لجنة الإعلام والثقافة والسياحة (**3** من أصل **10**)
لجنة الصحة العامة والسكان (2 من أصل **15**)
لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة (**3** من أصل **15**)
لجنة النفط والتنمية والثروات المعدنية (**2** من أصل **19**)
لجنة المياه والبيئة (1 من أصل **13**)
لجنة الخدمات (1 من أصل **17**)
لجنة الشؤون المالية (3 من أصل **18**)
لجنة الزراعة والري والثروة السمكية (1 من أصل **17**)

33- القوانين الداخلية للتجمّع، **2005**.

34- مقابلة هاتفية مع راجح بادي، أُجريت في **22** آذار/مارس **2009**.

35- Saba News، 2 شباط/فبراير **2005**
http://www.sabanews.net/ar/print**87894**.htm

36- سويس إنفو، المؤتمر الرابع للإصلاح يكرّس القيادة التقليدية
http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSec=**43**&sid=**7571443**&ty=st, undated.

37- الصحوة نت، **23** كانون الثاني/يناير **2007**.

أُشير إليه في:

http://www.alshibami.net/saqifa//showthread.php?t=**24040**.

برنامج كارنيغي للشرق الأوسط

يجمع برنامج كارنيغي للشرق الأوسط مابين المعرفة المحلية المعمّقة والتحليل واضح المعالم الذي يعتمد على المقارنات، لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية – السياسية والاستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال دراسات مفصّلة تتناول كل بلد على حدة واستكشاف المواضيع المتقاطعة الرئيسة، يوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الإنكليزية والعربية تعتمد بعمق على معرفة ووجهات نظر من المنطقة. ثم أن البرنامج يتمتّع بخبرة مميّزة في مجال الإصلاح السياسي والمشاركة الإسلامية في السياسات التعددية على امتداد المنطقة.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.
واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2009

- **بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمّع اليمني للإصلاح**، عمرو حمزاوي.
- **«ترميم النوافذ المتكسّرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن**، يزيد صايغ.
- **اليمن : كيف يمكن تجنّب الانهيار المطّرد ؟** كريستوفر بوتشيك.
- **إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب ومابعده**، سفين بيرنت وبسمة قضماني.
- **الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية**، موريال أسبورغ.
- **الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي** 2002 – 2008 **: تحديات قديمة وديناميات متغيّرة**، إبراهيم سيف.

2008

- **الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**، بول سالم.
- **في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية**،أميمة عبد اللطيف.
- **السلفية وسياسة التطرف في جزائر مابعد الصراع**، أمل بوبكير.
- **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها**، عمرو حمزاوي.
- **الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارُض وليس مُعارضة للسياسة الأميركية**، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.
- **ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته**، ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي.
- **تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، رياض الخوري.
- **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، رشيد تلمساني.
- **الإسلاميون السنّة في لبنان: قوة صاعدة**، أميمة عبد اللطيف.

2007

- **الأنظمة الحاكمة و«مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي**، مارينا أوتاوي وميشيل دن.
- **الجزائر وآلة الحكم العسكري**، هيو روبرتس.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :
www.CarnegieEndowment.org/pubs